

العودة الأوروبية إلى أزمات الشرق الأوسط العلاقة مع الولايات المتحدة تثير متاعب كثيرة

بعد خروجها منهكة ومنصرفة من هول جائحة كورونا، وبعد تجاوزها لأكبر وأخطر تحد في تاريخها الحديث كان له ارتدادات وتداعيات على اقتصادها وامنها واتحادها ونظامها الصحي، عادت أوروبا إلى الاهتمام بملفات الشرق الأوسط وإزماتها، في مقدمها أزمة العلاقة مع تركيا وملف الأزمة الليبية والملف النووي الإيراني.



الاوروبيون ينتظرون الاستحقاق الرئاسي الأميركي لتعديل الاتفاق النووي الإيراني.

أيديهم، وسط تخوفات من أن يتوصل الطرفان إلى تفاهم يعيد استنساخ الوضع السوري، حيث يصبح لكل طرف منطقة نفوذ وقوات تحميها. ما يغيظ الأوروبيين هو التعاطي الأميركي، حيث يبدو أن واشنطن تلعب الورقة التركية في ليبيا كوسيلة ضغط على روسيا، ما يضع الشريك الأوروبي في وضع غير مريح. في مختلف الأحوال، فإن الجانب الأوروبي الذي له مصالح واضحة في ليبيا في ثلاثة ملفات رئيسية هي الهجرة والارهاب والنفط، لا يريد رؤية يد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تهيمن على ليبيا. في المقابل، لا يريد أن يتحول هذا البلد إلى قاعدة روسية في مياه المتوسط. فالمرجح بالنسبة إلى الأوروبيين هو وقف الحرب، والجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل حل سياسي. لكن التمني شيء والواقع شيء آخر.

القلق إلى الدور المزدوج والمتعاطف الذي أخذت تلعبه تركيا بفضل تدخلها العسكري المباشر، أو عبر المرتزقة السوريين الذين تجلبهم بالآلاف إلى ميدان المعارك في ليبيا للقتال إلى جانب حكومة الوفاق. من جهة أخرى، يعتبر الأوروبيون أن إطماع تركيا في نفط المتوسط وغازها قد تضاعفت بعد الاتفاق بين انقرة ورئيس حكومة الوفاق فائز السراج. ويبدو أن الحرب المتواصلة في ليبيا وتطوراتها، أخذت تضغط بقوة على الأوروبيين الذين يرون أن الانغماس التركي - الروسي فيها سحب الأوراق من

السورية، وتغليب اجندتهما على المصالح الليبية. بالتوازي مع تعاطف دوري انقرة وموسكو، حصل تراجع في الدور الأوروبي، ما يذكر مجدداً بالملف السوري، حيث لم يعد لأوروبا دور ملموس، وينحصر التأثير بالأطراف الذين لهم قوات ميدانية، كانت روسية أم تركية أم أميركية أم إيرانية. ترى أوروبا أن تركيا تتصرف بشكل غير مقبول عبر استغلال الحلف الأطلسي، ولا يمكن لها السماح بذلك. وترى أن النفوذ التركي يشكل تهديداً استراتيجياً للمصالح الأوروبية، وأن تركيا، في حال نجحت في مشاركتها، فإنها ستجذب حضورها في ليبيا، وستجعل منها منصة للتمدد في اتجاه بلدان أخرى تشكل تقليدياً مناطق نفوذ أوروبية، خصوصاً فرنسية وألمانية وإيطالية. في الواقع، يشكل ملف التدخل التركي في ليبيا موضوعاً رئيسياً على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي الذي ينظر بكثير من

الخارجيين يدعوهم إلى وضع حد لتدخلاتهم المتصاعدة والاحترام التام لحظر السلاح المفروض على ليبيا من جانب مجلس الأمن، وتأكيدهم أنهم جاهزون للنظر في احتمال اللجوء إلى فرض عقوبات إذا استمر انتهاك الحظر بحراً وبراً وجواً. الرسالة الثالثة تتمثل في دعوة الأمم المتحدة من أجل البحث في كل الخيارات لخفض التوتر، بما في ذلك الفصل بين القوى المتقاتلة، أو إقامة مناطق منزوعة السلاح، وهي المرة الأولى التي يقدم فيها الأوروبيون اقتراحاً من هذا النوع الذي يمكن أن يفهم على أنه اعتراف عن الاستعداد للمشاركة في عملية الفصل. الأوروبيون يريدون حلاً سياسياً يشمل الجميع، ويقوم على خلاصات مؤتمر برلين الذي عقد بداية العام الجاري. أوروبا قلقة من تطور الوضع في ليبيا، وعناوين قلقها، كما يشرحها مصدر دبلوماسي أوروبي، كثيرة: أولها، تدفق المرتزقة السوريين من المعارضة الموالية لتركيا الذين تدرّبهم في معسكراتها، وتقدوهم إلى ليبيا جواً، مرفقين بتدفق كبير للأسلحة من كل نوع. ثاني العناوين تعاطف الدور الروسي، مع إعلان القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا أن موسكو أرسلت إلى ليبيا أخيراً تسع مقاتلات لدعم المرتزقة الروس الذين يقاوتون إلى جانب قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر. بحسب قراءة هذا المصدر، فإن الوضع في ليبيا يعيد استنساخ صورة الحرب في سوريا، أي عملياً يقود إلى سورنة النزاع، من خلال هيمنة تركيا وروسيا على مسار الحرب

عندما قررت المستشارة أنجيلا ميركل أن هذه الأزمة، لضراوتها والمخاطر المصرية التي تشكلها بالنسبة إلى الاتحاد، تقتضي رؤية جديدة وانعطافاً جذرياً في القواعد المالية لانقاذ المشروع الأوروبي الذي تتوالى عليه الانتكاسات منذ سنوات. كان لهذا التحول الذي قادته الثنائي أنجيلا ميركل - إيمانويل ماكرون دور أساسي في إعادة الحياة إلى المحور الفرنسي - الألماني الذي كان حاسماً للتوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي حول صندوق الانقاذ، الذي وجه رسالة إلى العالم بأن أوروبا موحدة وقوية ووازنة، وقادرة على العودة إلى منطقة الشرق الأوسط ولعب دور مؤثر وفعال في ملفاتها وإزماتها. بينما تبرز مؤشرات متواترة عن قرب انطلاق معركة سرت في ليبيا، تتزايد المخاوف الأوروبية من تبعاتها، وتدفع قادة الدول الرئيسية المعنية بها إلى محاولة وقف الانحدار إلى الهاوية، مع علمهم المسبق بأن الأوراق التي يمتلكونها ليست كافية حتى تكون مؤثرة على الأطراف الضالعين فيها. وقد صدر بيان تحذيري بعد اجتماع عقد على هامش أعمال القمة الأوروبية (ضم الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية ورئيس الحكومة الإيطالية)، تضمن مجموعة رسائل مترابطة:

- أولها التحذير من الانزلاق المتواصل إلى نزاع إقليمي، في إشارة مباشرة إلى انخراط تركيا المتزايد فيه، وتأهب مصري معن لتدخل تعتبر القاهرة أنه يحظى بغطاء شرعي، فضلاً عن الدور الروسي وأطراف آخرين.
- الرسالة الثانية موجهة إلى اللابيين

مرة جديدة تنجح أوروبا، التي خرجت من هول جائحة كورونا منهكة، تتأكلها البطالة، وتطاردها الخسائر، في لم شملها. في أطول قمة في تاريخ الاتحاد الأوروبي (أربعة أيام بلياليها في بروكسل في لقاء عاصف هبت فيه رياح الرفض والتهديد بالانسحاب)، التي وصفت بأنها القمة الأهم في تاريخ الاتحاد، وحتى "أم القمم"، مخصصة لمواجهة التداعيات الاقتصادية الكارثية التي خلفتها جائحة كوفيد - 19 التي وضعت أوروبا أمام أخطر أزمة اقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية، توصل القادة الأوروبيون إلى اتفاق تاريخي باجماع الدول الأعضاء الـ 27 لدعم اقتصادات دولهم التي تعاني من تفشي الفيروس المستجد، تمّول للمرة الأولى بواسطة دين مشترك. تنص الخطة على صندوق قيمته 750 مليار أورو من الديون المشتركة، قرر الاتحاد أن يأخذها على عاتقه مجتمعاً في تكافل نادر. مبلغ خيالي تجاوز الميزانية الموهولة التي خصصها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لبلاده، تستفيد منه الدول الأكثر تضرراً بين 390 مليار دولار من المساعدات و360 مليار أورو من القروض بفوائد شبه معدومة، بعضها قد لا يسدّد قبل 38 عاماً. وصف البعض الاتفاق بأنه خطة مارشال حقيقية يلجأ فيها الاتحاد الأوروبي، للمرة الأولى في تاريخه، للاستدانة من أجل تمويل الدول الأعضاء ومساعدتها. الفضل الأكبر في التوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي، يعود إلى التحول الكبير الذي طرأ على الموقف الألماني المعروف بصرامته بإزاء القواعد والضوابط المالية في الاتحاد،



الرئيس التركي يريد الانضمام الى اوروبا كون بلاده عضوا في الاطلسي وجيشها في الحلف الاكبر بعد الولايات المتحدة.



رسالة ايمانويل ماكرون وانجيلا ميركل: اوروبا موحدة قوية وازنة، قادرة على العودة الى الشرق الاوسط.

تمديد سنويا وهو صالح حتى ربيع عام 2021. لذا، فان الجانب الاوروبي يؤكد انه غير معني بمشروع القرار الاميركي، في حين ان رفضه اعادة فرض العقوبات الدولية على ايران يعود لرغبته في المحافظة على الاتفاق.

يحصل ذلك في وقت لا تزال العلاقة مع الولايات المتحدة تثير متاعب كثيرة داخل البيت الاوروبي منذ وصول ترامب الى البيت الابيض، وهي مرشحة لمزيد من التعقيدات اذا ما اعيد انتخابه في الخريف المقبل. وترى المفوضية الجديدة ان المصارحة هي السبيل الافضل لمقاربة هذه العلاقات الحيوية بالنسبة الى الاوروبيين. لا بد من القبول بأن ثمة اختلافا جوهريا في الرأي حول بعض القضايا مع الادارة الاميركية الحالية، مثل الاتفاق النووي مع ايران.

وتدعو الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية الاوروبية الى تجاوز الاكتفاء بمعارضة الموقف الاميركي من الملف النووي الايراني او خطة السلام للشرق الاوسط، لاقتناع الاوروبيين بأنها لن تحقق النتيجة المنشودة. من ثم، فهم يرون ان يكون الاتحاد الاوروبي قادرا على طرح حلول او افكار بديلة ومستعدة لذلك.

الضرورة لاقارره في حال غياب استخدام حق النقض (الفيتو). والثاني بسبب اللجوء الى الفيتو روسيا وصينيا اذا وصل المشروع الاميركي الى عتبة الاصوات التسعة.

وإذا بقيت هذه الامور على حالها ولم تتغير المواقف، فالمرجح ان لا تطرح واشنطن مشروعها للتصويت، بل سوف تلجأ الى طريقة بديلة تسمى "سناك بك"، وتعني العودة الى فرض العقوبات الدولية على ايران. وسبق لوزراء خارجية فرنسا والمانيا وبريطانيا ان رفضوا كل محاولة احادية اميركية من اجل اعادة فرض العقوبات الاممية على ايران.

هكذا، تبرز هشاشة الموقف الاوروبي: رفض المقترحين الاميركيين الهادفين الى مد العمل بحظر الاسلحة التقليدية على ايران من جانب، والتأكيد من جانب اخر ان رفع الحظر ستكون له آثار ضخمة على الامن والاستقرار الاقليميين. بذلك، تضاعف حرج الاوروبيين واغضبوا الايرانيين والاميركيين معا. لكن يبدو انهم عثروا على المخرج الذي يمكنهم من النأي بانفسهم عن هذه الاشكالية المعقدة، اقله مؤقتا، اذ انهم يحتمون بقرار اوروبي سابق بحظر مبيعات السلاح الى ايران يتم

تهشيم. ويستمر الاوروبيون في دعوة ايران الى التراجع عن انتهاكاتهما، كما ينددون ببرنامج الصواريخ الباليستية وسياستها الاقليمية المزعزعة للاستقرار، وهم ينتظرون، مثل الايرانيين، الاستحقاق الرئاسي الاميركي وما يمكن ان يسفر عنه. بازاء هذه التعقيدات، هناك خطة اميركية بديلة قد تكون المخرج الاخير لواشنطن للوصول الى اهدافها لجهة اعادة فرض العقوبات الدولية، مما فيها حظر مبيعات السلاح الى ايران. تقوم هذه الخطة على تقديم مشروع قرار اميركي الى مجلس الامن يدعو الى احترام موعد رفع الحظر عن السلاح في حلول شهر تشرين الاول المقبل. فهي المرة الاولى التي تلجأ فيها الولايات المتحدة الى مشروع قرار من هذا النوع، وسط تساؤلات حول مدى قدرتها على استمالة الاوروبيين الى جانبها، اضافة الى كيفية خروج هؤلاء من تناقضاتهم بعيدا من الاختباء وراء قرارات اوروبية سابقة سينتهي مفعولها في الشهر القليلة المقبلة بسبب الامتناع الاوروبي عن التصويت. وقد نصح الاوروبيون الطرف الاميركي بعدم تقديم المشروع لانهم يرون انه لا يمكن ان يمر لسببين: الاول، لعدم حصوله على الاصوات التسعة

في شرق المتوسط، والنظر في طلب قبرص في امكان فرض عقوبات جديدة ضد تركيا. على الرغم من معارضة الاتحاد الاوروبي، يسعى اردوغان بعناد لتصبح تركيا عضوا كامل العضوية في اوروبا الموحدة، باعتبار ان تركيا عضو في حلف شمال الاطلسي، وجيشها في الحلف هو الاكبر بعد الولايات المتحدة من حيث العديد. وهي ليست مجرد قوة اقليمية، بل هي قوة رئيسية اورو- اسيوية. تنتشر القوة الناعمة التركية في جميع الاتجاهات: تعزز انقرة موقعها في البلقان. ثمة نفوذ تركي في جمهورية كوسوفو غير المعترف بها جزئيا عبر كرواتيا وبلغاريا. اضافة الى ان الشتات التركي هو قوة فعالة للغاية في المانيا ودول الاتحاد الاوروبي الاخرى، حيث يعيش اكثر من ستة ملايين تركي في المانيا وحدها.

في وقت سابق، طالب المسؤولون الاوروبيون انقرة باضفاء الطابع الديمقراطي على النظام القضائي ومجالات الحياة السياسية والعامية الاخرى، وبحل عادل للمشكلة الكردية. اليوم، باستخدام سلاح اللاجئين السوريين، يأمل اردوغان في ان تخفف بروكسل من شروطها لضم تركيا الى الاتحاد الاوروبي. لذلك اختارت تركيا اللحظة المناسبة لتذكير اوروبا بدولة الثمانين مليون وبجيشها القوي، وصناعتها المتطورة بشكل كاف، والتي تلعب دورا مهما في الشرق الاوسط، وتحتل دورا مهما في الاتصالات الاستراتيجية العالمية (روسيا - اميركا). اصبحت تركيا ايضا مركزا رئيسيا للطاقة ويمكن ان تلعب دورا مهما للغاية في سوق النفط والغاز الاوروبي في المستقبل غير البعيد.

الدول الاوروبية الثلاث المعنية مباشرة بالملف النووي الايراني (فرنسا والمانيا وبريطانيا) في وضع حرج بين الضغوط الاميركية الساعية الى تمديد حظر السلاح من والى ايران بدءا من شهر تشرين الاول المقبل من جهة، وبين حرصها من جهة اخرى على ابقاء خيط التواصل قائما مع طهران والمحافظة على الاتفاق النووي المبرم في العام 2015 رغم ما لحق به من

الغاز في المنطقة الاقتصادية البحرية التابعة لقبرص، يعدها الاتحاد الاوروبي غير شرعية وحملته على فرض عقوبات على مواطنين تركيين. على الصعيد الداخلي، فان اردوغان متهم بارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان في بلاده. كما اثار قراره تحويل كاتدرائية آيا صوفيا في اسطنبول الى مسجد موجة انتقادات في العالم، لاسيما في اليونان التي اعتبرت ان هذا القرار مثابة هجوم على الحضارة، وان تركيا بهذه الخطوة الغت نوعا ما تقاربها مع الاتحاد الاوروبي. لذلك، كلف وزراء الاتحاد الاوروبي وزير خارجية الاتحاد جوزف بوريل وضع تصورات حول اجراءات للرد على ممارسات انقرة، وخاصة

العلاقة الاوروبية . التركية في اسوأ احوالها

بروكسل تلوح بفرض عقوبات على انقرة

خطة مارشال اوروبية لانقاذ الاقتصاد ودور حاسم لأميركا . ماكرون

كما تقوم بعمليات تنقيب عن



اوروبا قلقة من سيطرة النزاع الليبي وهيمنة تركيا وروسيا.